



ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- إستثماراتنا لحماية اقتصاداتنا في ظل الأزمة
- الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي واتجاهاته في الدول العربية وفقا لتقرير الاستثمار العالمي 2009
- المزايا الضريبية وأثرها على الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي
- مؤشر إنفاذ العقود التجارية
- مؤشر تنافسية السفر والسياحة

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية
ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت،
دولة الكويت
هاتف: +965 24959555/000 - فاكس: +965 24959596/7
بريد إلكتروني: operations@dhama.org
www.dhama.org

المكتب الإقليمي: الرياض
ص.ب: 56578 - الرياض 11564
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 14789280 - 14789270 +966
فاكس: 14781195 +966
بريد إلكتروني: riadhoffice@dhama.org

3	الافتتاحية
4	أنشطة المؤسسة
5	تقارير دولية
10	دراسات
12	مؤتمرات

أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

أغراض المؤسسة:

- وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين، يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإيمانية بالدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولتختلف دول العالم.
- ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.
- وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وتخصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية، وتملك حصصاً فيها وتأسس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى، وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، تفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو الخولة له من قبل مجلس المساهمين. وتتضمن تلك الصلاحيات، ضمن مهام أخرى، إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

رئيساً	سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني
عضواً	سعادة الأستاذ / عدنان عيسى الخضير
عضواً	سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنبيش
عضواً	سعادة الأستاذ/ جاسم راشد الشامسي
عضواً	سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
عضواً	سعادة الدكتور / علي عبد العزيز سليمان
عضواً	سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن
عضواً	سعادة الأستاذ/ محمد جحدو

المدير العام:

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم



إستثمارنا لحماية اقتصاداتنا في ظل الأزمة

المنطقة العربية والتي بلغت نحو 34 مليار دولار وفقاً لبيانات المؤسسة. إلا أن الهبوط في أسواق الأوراق المالية العالمية قد يتيح فرصاً استثمارية جديدة لصناديق الثروات السيادية والشركات العربية في المستقبل داخل وخارج المنطقة.

وجاء تقرير هذا العام، تحت عنوان "الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية" ليلقي الضوء عبر هذا المحور التخصصي على قضية الزراعة والأمن الغذائي والتي تعد من أهم القضايا المحورية بالنسبة للتنمية في العالم لاسيما مع سلسلة الارتفاعات الأخيرة التي طرأت على أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية الزراعية. وفي السياق ذاته رصد تقرير مناخ الاستثمار 2008 اتجاه معظم الدول العربية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي للاستثمار في القطاع الزراعي وخصوصاً في مصر، السودان، الجزائر والأردن ووفرة واضحة في قيمة الاستثمارات العربية البنينة في هذا القطاع بمعدل 132% من 363 مليون دولار عام 2007، إلى 843 مليون عام 2008. بهدف السعي لردم فجوة الغذاء في المنطقة على المدى الطويل وهو ما سبق وطالبت به المؤسسة خلال العديد من المناسبات.

واختتم التقرير مشيراً إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تلك الشركات لم تلعب بعد دورها المأمول منها في تنمية وتطوير القطاع الزراعي. حيث تتوفر لهذه النوعية من الاستثمارات إمكانيات هائلة، لم يتم إدراكها بعد. في مجال إمداد القطاع الزراعي في الدول النامية باحتياجاته الملحة من التمويل والخبرة الفنية. الأمر الذي يشكل حافزاً بالغ الأهمية نحو زيادة الطاقة الإنتاجية في وقت يسوده قلق عالمي متواصل بشأن الإنتاج الزراعي العالمي.

ولاشك أن القراءة المتأنية من قبل صانعي السياسات ذات الصلة بالاستثمار في الدول العربية لما يأتي في التقارير الإقليمية والدولية يمكن أن ينعكس إيجاباً على جاذبية المنطقة للاستثمارات العالمية وأن تعزز آمالنا بأن تقوم استثماراتنا بحماية اقتصاداتنا في ظل الأزمة.

والله ولي التوفيق...

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

بتفويض من الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، رعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في 17 سبتمبر 2009، إطلاق تقرير الاستثمار العالمي 2009 في دولة الكويت بالتزامن مع إطلاقه في عدة عواصم مختارة حول العالم. وتنبع أهمية إطلاق التقرير هذا العام، من كونه يصدر وسط أجواء ضبابية نسبياً بالنسبة لمستقبل الاستثمار في العالم عقب تداعيات أسوأ أزمة مالية شهدتها العالم منذ جيل من الزمن التي ظهرت بوادرها في إقتصادات المنطقة والعالم بداية من الربع الثالث من العام 2007 والتي لازال هناك خلاف حول مداها الزمني وتبعاتها الحقيقية.

التي ارتفعت حصتها بشدة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى 43% من الإجمالي العالمي في عام 2008. مقابل انخفاض كبير في التدفقات المنجحة إلى الدول المتقدمة بنسبة 29% لتصل إلى 962 مليار دولار.

واتفق التقرير العالمي مع تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي تصدره المؤسسة سنوياً في كشفه عن إلغاء أو تأجيل مشاريع إهمائية في عدد من الدول العربية إثر اختناقات أسواق الائتمان العالمية وما يشهده الاقتصاد العالمي من انحسار. ورصد استمرار اتجاه عدد من دول المنطقة لانتهاج سياسات أكثر حرراً بغرض تهيئة مناخ الاستثمار وبيئة ممارسة الأعمال، واتباع آليات أكثر فعالية للترويج للاستثمار في المنطقة خلال عام 2008. كما أظهر ارتفاعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) بمعدل 19.4% إلى 96.5 مليار دولار عام 2008 وبنسبة 5.3% من الإجمالي العالمي وذلك مقارنة مع 80.8 مليار دولار عام 2007. بما يؤكد ما جاء في تقرير مناخ الاستثمار 2008 والذي أشار إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى الدول العربية (17 دولة) خلال العام 2008 إلى 89.2 مليار دولار وبما نسبته 5.3% من الإجمالي العالمي.

أما فيما يتعلق بإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة عن الدول العربية، فقد شهدت تراجعاً وفقاً للتقرير العالمي بنسبة 23.3% إلى 39.7 مليار دولار مقارنة مع 51.8 مليار دولار عام 2007. ويعزى ذلك، بدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود إلى أقل من 24 مليار دولار (عمليات شراء). وتزوع الشركات العربية إلى جنب مخاطر الاستثمار في الخارج نتيجة الأزمة العالمية، وتفضيلها توجيه الاستثمارات المباشرة داخل

ويأتي ضمن تبعات الأزمة تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الوافدة خلال عام 2008 بنسبة 14.2% إلى 1.7 تريليون دولار مقارنة مع نحو تريليوني دولار عام 2007. إضافة إلى تراجع عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود بنسبة 35% لتصل إلى 673 مليار دولار، مع مواصلة وتيرة التراجع بمعدل أسرع بلغ 76% خلال الربع الأول من عام 2009. فضلاً عن إبطاء الشركات عبر الوطنية (82 ألف شركة إضافة إلى 810 ألف شركة أجنبية تابعة) من خطاها بعدما انحسرت مستويات أرباحها المحققة، وازدادت عمليات تصفية استثماراتها وتسريح العاملين فيها.

ولعل أهم ما جاء بالتقرير ذلك الجزء المتعلق برؤيته لأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي والتي يرى أنها لا تزال قائمة حيث تنبأ بتراجع التدفقات العالمية لتصل إلى أقل من 1.2 تريليون دولار في عام 2009. كما رجح ببطء انتعاش هذه التدفقات في عام 2010. بحيث لن تتجاوز 1.4 تريليون دولار لكنه عاد ليتوقع اكتسابها زخماً خلال عام 2011 لتقرب من 1.8 تريليون دولار. كما بين التقرير أن 85% من مدبري أعمال أكبر الشركات عبر الوطنية يعتقدون أن الركود الاقتصادي العالمي قد تسبب في إجراء تخفيضات في الخطط الاستثمارية الموضوعية لهذه الشركات، مضيفاً أن التطورات المستقبلية لتلك الشركات يغلب عليها التشاؤم بشأن الفرص المرتقبة للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً في عام 2009. تتبدل إلى تطلعات متفائلة نسبياً بشأن العامين 2010 و2011.

وفي المقابل كشف لنا التقرير عن مؤشرات إيجابية عديدة على صعيد الدول النامية ومنها الدول العربية حيث أشار إلى أن الأزمة العالمية قد غيرت نمط توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح الدول النامية والاقتصادات الانتقالية

أنشطة المؤسسة:

● عمليات الضمان:

على صعيد عمليات تأمين ائتمان الصادرات خلال الربع الثالث من عام 2009 استلمت المؤسسة 41 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة من 7 دول عربية. كما بلغ عدد عقود التأمين 13 عقداً. فيما بلغت قيمتها حوالي 151 مليون دولار.

وفيمما يتعلق بعمليات ضمان الاستثمار فقد استلمت المؤسسة 4 طلبات لضمان استثمارات في دولتين عربيتين بقيمة إجمالية قدرها 12 مليون دولار في قطاعات الصناعات الغذائية والمعادن والبلاستيك ومواد البناء.

الجهود التسويقية:

● الحملات البريدية:

قامت المؤسسة بمراسلة قرابة 1400 مصدر عربي في كل من البحرين وسورية وقطر ولبنان ومصر والمغرب واليمن لتعريفهم بخدمات المؤسسة في مجال تأمين ائتمان الصادرات. كما قامت المؤسسة بمراسلة قرابة 371 سفارة أجنبية للدول الغربية والصناعية المصدرة لرأس المال والمتواجدة في 16 دولة عربية بهدف اطلاعها على خدمات المؤسسة في مجال تأمين الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية.

● الإعلان:

قامت المؤسسة بإدراج إعلان شهري خلال فترة التقرير في مجلة اقتصادية متخصصة صادرة عن غرفة تجارة وصناعة الكويت.

الاتفاقيات الثنائية:

وقعت المؤسسة خلال الربع الثالث من هذا العام اتفاقيتين مع منتجين لعمليات التأمين بهدف الترويج لخدمات تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في كل من سورية واليمن.

إصدارات المؤسسة:

أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تقريرها السنوي "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008". ويمثل هذا الإصدار المسح السنوي الرابع والعشرون منذ التقرير الأول الصادر منذ عام 1985. وهو التقرير العربي الوحيد الذي يتم إعداده استناداً إلى مسوحات سنوية تجريها المؤسسة بالتعاون مع

وأكدت. ضمن حزمة من التوصيات. على ضرورة النهوض بالمنظومة التعليمية في الوطن العربي. وتزامناً مع انعقاد الدورة الثانية والأربعين للمؤتمر العام لأخاد الجامعات العربية. الذي استضافته دولة الكويت خلال الفترة من 8-10 مارس (آذار) 2009. برعاية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

كما يشمل هذا الجزء تطورات الأداء العالمي الاقتصادي. الاتجاهات الدولية للاستثمار. تقديرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. مستجدات صناعة الضمان محلياً وعالمياً. وأخيراً استعراضاً تفصيلياً لأنشطة المؤسسة المتعلقة بعمليات الضمان والأنشطة الكاملة والخدمات المساندة لها.

من ناحية أخرى. يقدم التقرير الحالي للعام الثالث على التوالي جزءاً إحصائياً مستقلاً بذاته لكل دولة عربية. يتضمن لمحة عن أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقاً لأحدث البيانات. حيث تم إدراجها في الجزء الإحصائي لجداول التقرير. ويتضمن الجزء الإحصائي أقساماً مختلفة من أهمها بعض البيانات الاقتصادية والتعريفية الأساسية عن القطر. تدفقات الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة الوافدة إليه والصادرة منه. رسومات بيانية توضح أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الآونة الأخيرة موزعة جغرافياً وحسب القطاع الاقتصادي. جدول الأكبر صفحات الاندماج والتملك التي تمت خلال العام 2008. جدول بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المعلن عنها خلال العام 2008. بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى ذات الصلة.

كما تم توزيع التقرير على الجهات المختصة في الدول الأعضاء وعلى المؤسسات الإقليمية والمستثمرين ورجال الأعمال ووسائل ومراكز البحوث والدراسات في المنطقة العربية وخارجها. وتحمل التقرير على الموقع الشبكي للمؤسسة بهدف إتاحة الفرصة للجهات والأشخاص المهتمين للإطلاع على التقرير. وإيماناً من المؤسسة بأهمية مواكبة المستجدات والتطورات وباستمرارية التواصل مع قراء التقرير وكافة المعنيين به. تم تحميل استمارة استبيان على الموقع الشبكي للمؤسسة. بغرض مسح آراء القراء وهيئات الاستثمار في الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية. بهدف تحسين التقرير وتطويره.

جهات الاتصال القطرية المعتمدة في الدول العربية الأعضاء. ومن ثم يستعرض نتائجها التي تعكس في نهاية المطاف مناخ الاستثمار الواقعي السائد في الدول العربية بكافة المستجدات المتعلقة بمكوناته ضمن بيئة العمل والاستثمار. مظاهر التحسن والتراجع والجهود المبذولة في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تسويق الدول العربية كدول جاذبة للاستثمار. سعياً لاستقطاب المزيد من تدفقاته العربية والعالمية.

يستقي التقرير بياناته بشكل رئيسي من جهات الاتصال القطرية المعتمدة في الدول العربية الأعضاء. وفي حالة عدم توفر أي من البيانات المطلوبة. يتم استكمالها من قواعد البيانات المتضمنة في التقارير الدولية والدراسات الصادرة عن مراكز البحوث والمؤسسات المختصة.

يتكون التقرير من جزئين رئيسيين. يعكس الأول منهما المكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار في الوطن العربي بما تتضمنه من تطورات سياسية تشمل: الأوضاع الداخلية. مظاهر العمل العربي المشترك. العلاقات العربية على المستوى البيئي والإقليمي والدولي. إضافة إلى التطورات المتعلقة بالصراع التاريخي العربي-الإسرائيلي. كما يتناول هذا الجزء التطورات الاقتصادية من حيث: معدلات النمو. التوازن الداخلي والخارجي. معدلات التضخم. أسعار الصرف وازدواج المستجندات في أسواق المال العربية. ويستعرض حجم التدفقات الاستثمارية العربية البيئية وتقديرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة. وحركة التجارة العربية البيئية والخارجية والتطورات في البيئة التشريعية ومكونات الاقتصاد الجديد القائم على تقنيات المعلومات والاتصالات. إضافة إلى استعراض الجهود الترويجية القطرية. تصنيف الدول العربية في مؤشرات التقييم السيادي. مؤشرات المخاطر القطرية. وبعض المؤشرات الدولية الختارة الأخرى التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئة الاستثمار. وبخاصة مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي.

في الجزء الثاني من التقرير تم تناول محور "التعليم العالي في الدول العربية: المعطيات والواقع الراهن. التحديات والفرص". انسجاماً مع توصيات القمة العربية الاقتصادية الأولى التي عقدت بدولة الكويت يومي 19-20 يناير 2009.

الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول العربية وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2009

محور التقرير

دعا التقرير في محوره لهذا العام تحت عنوان "الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية" لتنشيط وتكثيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال تنمية وتطوير القطاع الزراعي. والتركيز على إمداد القطاع الزراعي في الدول النامية باحتياجاته الملحة من التمويل والخبرة الفنية. بما يشكل حافزاً نحو زيادة الطاقة الإنتاجية لسد فجوة الغذاء العالمية من خلال الاهتمام بالإنتاج الزراعي في البلدان الفقيرة الأقل نمواً.

ويلفت التقرير النظر إلى ضرورة أن تُولي الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر اهتماماً خاصاً لصياغة عقود نموذجية كأحد الأساليب التي من شأنها أن تحمي مصالح المزارعين في حالات التفاوض مع الشركات عبر الوطنية.

وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الزراعة قد شهدت اتجاهًا تصاعدياً. فقد تضاعفت ثلاث مرات لتصل إلى 3 مليارات دولار سنوياً خلال الفترتين 1989-1991 و2005-2007. بيد أن حصة القطاع الزراعي حول العالم من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تظل محدودة للغاية. حيث بلغ رصيد التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الزراعة 32 مليار دولار في عام 2007. ويلاحظ التقرير أن حصة القطاع الزراعي من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتفع بصورة ملحوظة في الدول الأقل نمواً. وفي هذا السياق رصد تقرير مناخ الاستثمار 2008 اتجاه معظم الدول العربية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي للاستثمار في القطاع الزراعي وخصوصاً في مصر، السودان، الجزائر والأردن ووفرة واضحة في قيمة الاستثمارات العربية البنينة في هذا القطاع بمعدل 132% من 363 مليون دولار عام 2007. إلى 843 مليون عام 2008. بهدف السعي لردم فجوة الغذاء في المنطقة على المدى الطويل وهو ما سبق وطالبت به المؤسسة مراراً وتكراراً.

أظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد" أن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي لا تزال قائمة نتيجة تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية خلال عام 2008. حيث أشار إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 14,2% إلى 1,7 تريليون دولار مقارنة مع نحو تريليوني دولار عام 2007.

وواصل معدل عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود انخفاضه منذ بداية عام 2009. حيث بلغت نسبة التراجع في قيمة هذه الصفقات 76% في الربع الأول من عام 2009 مقارنة بالفترة المناظرة من العام 2008.

وعلى غرار السنوات السابقة، هيمنت شركات الصناعات التحويلية وشركات النفط عبر الوطنية على القائمة التي وضعها الأنكتاد لأكثر 100 شركة غير مالية من الشركات عبر الوطنية حول العالم. لكنها تأثرت سلباً أثناء الأزمة. حيث تفلصت أرباح أكبر 100 شركة عبر وطنية حول العالم بنسبة تجاوزت 25% في عام 2008. وفي السياق ذاته، تأثرت الشركات عبر الوطنية التي تتخذ من الدول النامية مقراً لها. لكنها تمكنت مع ذلك من حجز سبعة أماكن. وهو عدد قياسي. على قائمة الأنكتاد لأكثر 100 شركة غير مالية من الشركات عبر الوطنية في العالم.

ويستعرض التقرير التطلعات المستقبلية للشركات عبر الوطنية. مشيراً إلى أنه يغلب عليها التشاؤم بشأن الفرص الرتقبة للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً في عام 2009. تتحول إلى تطلعات أكثر تفاؤلاً بشأن العامين 2010 و2011. وهو ما يؤكد نتائج استبيان الأنكتاد حول آفاق الاستثمار العالمي للفترة 2009-2011. حيث توقع نصف عدد الشركات عبر الوطنية زيادة نفقاتها الاستثمارية المباشرة في عام 2011 عن الاستثمارات التي أنفقتها في عام 2008. كما تؤكد النتائج المذكورة أن الطموحات المتواصلة إلى التدويل والرغبة الملحة في استكشاف إمكانيات التوسع في الاقتصادات النامية والانتقالية تأتي ضمن العوامل المحفزة للشركات عبر الوطنية حول العالم لتوسيع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات المقبلة.

وأشار التقرير الذي أطلقه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد" بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الكويت إلى أن الأزمة العالمية قد غيرت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث شهدت حصة الدول النامية والاقتصادات الانتقالية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً شديداً لتصل إلى 43% من الإجمالي العالمي في عام 2008 وبقيعة بلغت 735 مليار دولار منها 620,7 للدول النامية و114,3 مليار للدول المتحولة. وهذا التغير في نمط التدفقات الوافدة يعود جزئياً إلى الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الدول المتقدمة التي تفلصت في عام 2008 بنسبة 29% لتصل إلى 962 مليار دولار. مقارنةً بالمستوى الذي وصلت إليه في العام السابق.

ويلفت التقرير النظر إلى أن تزايد عمليات تصفية الاستثمارات من جانب الشركات عبر الوطنية حول العالم والتي عادة ما تأخذ شكل إعادة الاستثمارات إلى الوطن أو القروض العكسية فيما بين الشركات. أو سداد القروض للشركات الأم. يعد من أهم العوامل التي أسهمت في تراجع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن جهة أخرى، شهدت عمليات الاندماج والتملك وشراء الشركات عبر الحدود والتي شكلت مصدراً رئيسياً لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات السابقة. تراجعاً كبيراً بسبب الأداء الضعيف للأسواق المالية حول العالم في النصف الثاني من عام 2008. حيث انخفضت قيمة هذه الصفقات بنسبة 34,7% لتصل إلى 673 مليار دولار (وهو مستوى يعادل تقريباً المستوى الذي كانت عليه في عام 2006).

ملاحق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى / الصادر من الدول العربية عام 2008 وفق تقرير الاستثمار العالمي 2009

وأشار التقرير إلى أن التدفقات الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) تمثل 5.7% من إجمالي العالمي البالغ 1.7 تريليون دولار. و15.5% من إجمالي الدول النامية البالغ 620.7 مليار دولار. في تأكيد آخر لتقديرات المؤسسة التي صدرت قبل حوالي 3 شهور من صدر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 والتي أشارت فيها إلى ارتفاع حصة الدول العربية (17 دولة) من التدفقات العالمية إلى 5.3% عام 2008.

وكانت حصة الدول العربية من التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل طفيف من 4.8% عام 2005 إلى 4.9% ثم تراجعت إلى 4.1% عام 2007 قبل أن تعاود الصعود بقوة إلى 5.7% عام 2008.

وارتفعت التدفقات الواردة إلى 12 دولة عربية (الأردن، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، تونس، جيبوتي، سورية، فلسطين، قطر، لبنان) بنسب تراوحت ما بين 0.21% للأردن و70.64% لتونس. فيما تراجعت في 9 دول (الصومال، الكويت، المغرب، سلطنة عمان، ليبيا، مصر، موريتانيا، الإمارات واليمن). وأوضح التقرير أن السعودية حلت في المرتبة الأولى عربيا كأكبر دولة مضيضة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 38.2 مليار دولار وبحصة بلغت 39.6% من إجمالي العربي. تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 13.7 مليار دولار وبحصة 14.2%. ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 9.5 مليار دولار وبحصة 9.8%.

وفيما يتعلق بتصنيف الدول العربية بحسب التدفقات الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي خلال العام 2008 فنأتى كل من ليبيا وجيبوتي ولبنان في صدارة التصنيف بنسب تتراوح ما بين 56.2% إلى 85.2% تلتها مجموعة دول المرتبة الثانية التي تضم كل من الإمارات وقطر وتونس ومصر والأردن والبحرين والسعودية بنسب تتراوح ما بين 24.9% إلى 46.1%. وأخيرا حلت كل من الكويت، فلسطين، الجزائر، العراق، سورية، اليمن، المغرب، الصومال، موريتانيا، عمان والسودان ضمن مجموعة الدول التي لا تتجاوز نسبة التدفقات الواردة من التكوين الرأسمالي حاجز الـ 20%.

أظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 ارتفاعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية (21 دولة) بمعدل 19.4% إلى 96.5 مليار دولار عام 2008 وذلك مقارنة مع 80.8 مليار دولار عام 2007 وذلك تأكيدا لبيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تقريرها مناخ الاستثمار 2008 والتي أشارت فيه إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى الدول العربية (17 دولة) خلال العام 2008 إلى 89.2 مليار دولار.



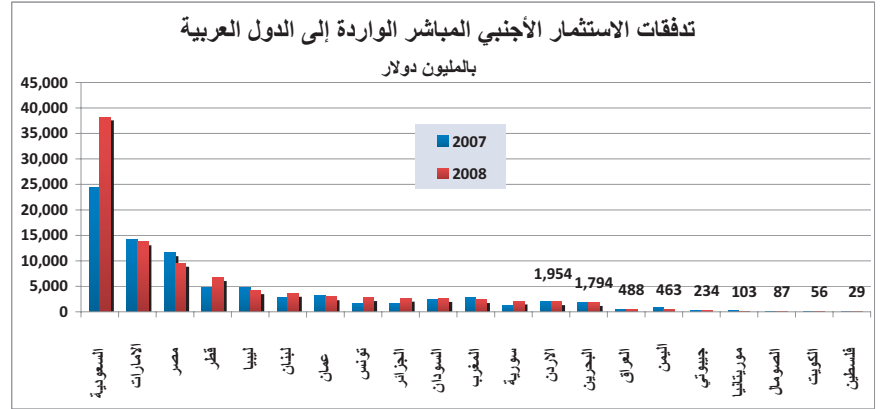
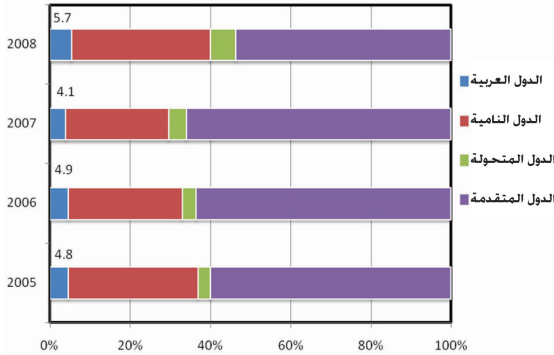
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2005-2008) بالمليون دولار

الدولة / السنة	2005	2006	2007	2008	حصة 2008 من إجمالي الدول العربية (%)	معدل النمو 2008/2007 (%)
الأردن	1,774	3,268	1,950	1,954	2.03	0.21
البحرين	1,049	2,915	1,756	1,794	1.86	2.16
الجزائر	1,081	1,795	1,662	2,646	2.74	59.21
السعودية	12,097	18,293	24,318	38,223	39.62	57.18
السودان	2,305	3,541	2,436	2,601	2.70	6.77
الصومال	24	96	141	87	0.09	(38.30)
العراق	515	383	485	488	0.51	0.62
الكويت	234	122	123	56	0.06	(54.47)
المغرب	1,653	2,450	2,803	2,388	2.48	(14.81)
تونس	782	3,312	1,618	2,761	2.86	70.64
جيبوتي	59	164	195	234	0.24	20.00
سلطنة عمان	1,538	1,688	3,125	2,928	3.03	(6.30)
سورية	583	659	1,242	2,116	2.19	70.37
فلسطين	47	19	28	29	0.03	3.57
قطر	2,500	3,500	4,700	6,700	6.94	42.55
لبنان	2,624	2,675	2,731	3,606	3.74	32.04
ليبيا	1,038	2,013	4,689	4,111	4.26	(12.33)
مصر	5,376	10,043	11,578	9,495	9.84	(17.99)
موريتانيا	814	155	153	103	0.11	(32.68)
الإمارات	10,900	12,806	14,187	13,700	14.20	(3.43)
اليمن	(302)	1,121	917	463	0.48	(49.51)
إجمالي الدول العربية	46,691	71,018	80,837	96,483	-	19.35
الدول النامية	329,328	433,764	529,344	620,733	-	17.26
الدول العربية / الدول النامية (%)	14.18	16.37	15.27	15.54	-	-
العالم	973,329	1,461,074	1,978,838	1,697,353	-	(14.22)
الدول العربية / العالم (%)	4.80	4.86	4.09	5.68	-	-

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.



تطور حصة الدول العربية من الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد عالميا
% 2008-2005



بقيمة 8.5 مليار دولار وبحصة 21.4 %، ثم ليبيا في المرتبة الثالثة بقيمة 5.9 مليار دولار وبحصة 14.8%. ويعزى هذا التراجع في التدفقات الصادرة من الدول العربية، بدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، حيث شهدت السعودية أكثر حالات الانخفاض شدةً في الاستثمارات الصادرة عنها لهذا الغرض (من 13 مليار دولار إلى 1 مليار دولار) وعن قطر (من 5.3 مليار دولار إلى 2.4 مليار دولار). وهو ما يفسر نزوح الشركات المستثمرة في هذه الدول إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج نتيجة الأزمة العالمية.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي 2008-2007

السنة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد / إجمالي تكوين رأس المال الثابت %	الدول
2008	أقل من او = 20%	الكويت (0.2%) وفلسطين (2.2%) والجزائر (6.8%) والعراق (2.9%) وسورية (17.8%) واليمن (6.7%) والمغرب (9.1%) والصومال (16.1%) وموريتانيا (15.9%) وعمان (17.7%) والسودان (19.8%)
	21%-50%	الإمارات (24.9%) وقطر (25.6%) وتونس (27%) ومصر (29.2%) والأردن (31.8%) والبحرين (35.6%) والسعودية (46.1%)
	51%-75%	ليبيا (56.2%) وجيبوتي (65.4%) ولبنان (85.2%)
	76%-100%	لا يوجد
2007	أقل من او = 20%	الكويت (0.5%) وفلسطين (2.2%) والجزائر (5%) والعراق (4.1%) وسورية (14.1%) واليمن (16.7%) وتونس (19%)
	21%-50%	السودان (23.1%) والصومال (27.5%) والإمارات (37.2%) والسعودية (31.8%) وعمان (24.6%) ومصر (44.3%) والأردن (38.5%) والبحرين (40.1%) وقطر (24.2%) والمغرب (12%) وموريتانيا (19%)
	51%-75%	لبنان (74.6%) وجيبوتي (63.2%) وليبيا (91.8%)
	76%-100%	لا يوجد
	أكبر من 100%	لا يوجد

عمليات الاندماج والاستحواذ

وعلى صعيد عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود التي شهدتها الدول العربية مجتمعة، أشار التقرير إلى عمليات شراء بقيمة 23850 مليون دولار خلال عام 2008 وتراجع بلغ 36.7% عن العام الماضي وبنسبة 23.9% من إجمالي الدول النامية البالغ 99.8 مليار دولار وبنسبة 3.5% من الإجمالي العالمي البالغ 673.2 مليار دولار. كما أشار التقرير إلى عمليات بيع بقيمة 19331 مليون دولار بمعدل نمو بلغ 112% عن العام الماضي وبنسبة 19.2% من إجمالي الدول النامية البالغ 100.9 مليار دولار وبنسبة 2.9% من الإجمالي العالمي.

المشاريع الإنمائية

وكشف التقرير عن إلغاء أو تأجيل عدد من المشاريع الإنمائية التي سبق الإعلان عنها في عدد من الدول العربية وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي (بعض هذه المشاريع ترتبط بالنفط والغاز، بينما يأتي البعض الأخر ضمن المشاريع الصناعية والبنى التحتية) على إثر

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.

التدفقات الصادرة

أما فيما يتعلق بإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة من الدول العربية فقد أشار التقرير إلى أنها شهدت تراجعاً بنسبة 23.3% إلى 39.7 مليار دولار مقارنة مع 51.8 مليار دولار عام 2007. وارتفعت التدفقات الصادرة من 13 دولة عربية (الجزائر، السودان، العراق، تونس، سلطنة عمان، سورية، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا، الإمارات واليمن) بنسب تراوحت ما بين

تصنيف الدول العربية بحسب التدفقات لعام 2008

المدى بالدولار	التدفقات الواردة	التدفقات الصادرة
أكثر من 10 مليارات	السعودية - الإمارات	الإمارات
أكثر من 5 مليارات	مصر - قطر	الكويت - ليبيا
من 2 مليار إلى 4.9 مليار	ليبيا- لبنان- سلطنة عمان - تونس- الجزائر- السودان - المغرب- سورية	قطر
من مليار إلى 1.9 مليار	الأردن - البحرين	مصر- البحرين - السعودية
من 0.5 مليار إلى 0.9 مليار		لبنان
من 0.2 مليار إلى 0.4 مليار	العراق- اليمن - جيبوتي	المغرب - سلطنة عمان - الجزائر
من 0.1 مليار إلى 0.2 مليار	موريتانيا	العراق
أقل من 0.1 مليار	الصومال - الكويت - فلسطين	السودان - اليمن - سورية - فلسطين - تونس - الأردن - موريتانيا

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد). تقرير الاستثمار العالمي 2009.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (2005-2008)

مليون دولار

الدولة / السنة	2005	2006	2007	2008	نسبة 2008 من إجمالي الدول العربية (%)	معدل النمو 2008 / 2007 (%)
الأردن	163	(138)	48	13	0.03	(72.97)
البحرين	1,135	980	1,669	1,620	4.08	(2.94)
الجزائر	57	35	295	318	0.80	7.80
السعودية	53	1,257	13,139	1,080	2.72	(91.78)
السودان	-	7	11	98	0.25	812.48
العراق	89	305	149	181	0.46	21.48
الكويت	5,142	8,240	10,156	8,521	21.44	(16.10)
المغرب	75	445	621	369	0.93	(40.58)
تونس	13	33	20	42	0.11	109.27
سلطنة عمان	234	275	243	329	0.83	35.39
سورية	61	55	55	57	0.14	4.22
فلسطين	43	129	44	45	0.11	2.27
قطر	352	127	5,263	2,400	6.04	(54.40)
لبنان	716	875	848	987	2.48	16.39
ليبيا	128	(534)	3,933	5,888	14.82	49.71
مصر	92	148	665	1,920	4.83	188.81
موريتانيا	2	5	4	4	0.01	6.41
الإمارات	3,749	10,892	14,568	15,800	39.76	8.46
اليمن	65	56	54	66	0.17	22.60
إجمالي الدول العربية	12,169	23,193	51,784	39,738	-	(23.26)
الدول النامية	122,707	215,282	285,486	292,710	-	2.53
الدول العربية / الدول النامية (%)	9.92	10.77	18.14	13.58	-	-
العالم	878,988	1,396,916	2,146,522	1,857,734	-	(13.45)
الدول العربية/العالم (%)	1.38	1.66	2.41	2.14	-	-

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد). تقرير الاستثمار العالمي 2009.

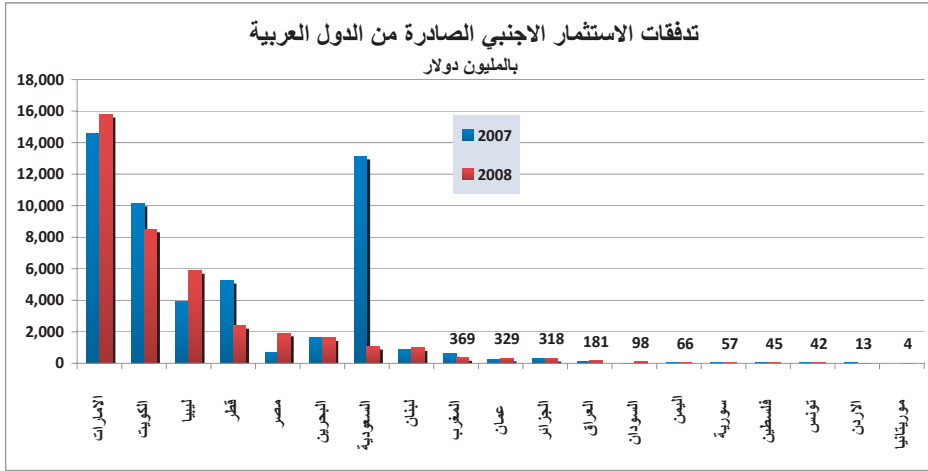
اختناقات أسواق الائتمان العالمية وما يشهده الاقتصاد العالمي من انحسار، وخاصة منذ الربع الثالث من عام 2008، مشيراً إلى أن عدد المصارف الدولية القادرة على الإقراض للمشاريع في المنطقة أو الرغبة في ذلك قد تقلصت بحدّة مما قد يسبب انخفاضاً في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة الدول العربية خلال عام 2009، وقد يضع نهاية لـسنت سنوات متتالية من النمو المتواصل في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مجموعة الدول العربية بقيادة السعودية، التي عززت موقفها كأكبر مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة وخصوصاً في قطاعات العقارات والبتروكيماويات والتكرير والتشييد والتجارة.

سياسات تجارية

وأشار التقرير إلى استمرار اتجاه عدد من دول المنطقة لانتهاج سياسات أكثر تحريراً بغرض تهيئة مناخ الاستثمار وبيئة ممارسة الأعمال خلال عام 2008، ففي الكويت على سبيل المثال لا الحصر، أصدر مجلس الأمة قانوناً يقضي بتخفيض رسم الضريبة المفروضة على الشركات الأجنبية من 55% إلى 15%، وفي سورية، اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات لتحرير نظام سعر الصرف وزيادة إمكانية حصول المستثمرين على احتياجاتهم التمويلية من خلال الائتمان المصرفي.

الشركات عبر الوطنية في الدول العربية

ويبين التقرير أن الأزمة العالمية، قد أدت لفتور حماس الشركات عبر الوطنية التي يقدر عددها في العالم بنحو 82 ألف شركة إضافة إلى 810 آلاف شركة أجنبية تابعة لها تجاه الاستثمار بعدما لمس الأثر السلبية للأزمة في عام 2008 وفي مطلع عام 2009، حيث تراجع أرباحها، وازدادت عمليات تصفية استثماراتها وتسريح العاملين فيها، كما شهد عدد منها عمليات إعادة هيكلة أو حالات إفلاس كبرى. ومع ذلك، لا تزال الشركات الأجنبية التابعة للشركات عبر الوطنية تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي، إذ تستأثر بما لا يقل عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتوفر فرص عمل لقرب 78 مليون شخص. أما في الدول العربية فقد بلغ عدد هذه الشركات الأم (الرئيسية) 487 شركة، إلى جانب 4686 شركة تابعة (زميلة أو منتسبة أو فرع). وتتركز تلك الشركات عربياً في تونس (142



شركة رئيسية و2895 شركة تابعة) وسلطنة عمان (92 شركة رئيسية و49 شركة تابعة) والإمارات (77 شركة رئيسية و796 شركة تابعة) والكويت (45 شركة رئيسية و31 شركة تابعة) والسعودية (35 شركة رئيسية و97 شركة تابعة) والبحرين (26 شركة رئيسية و64 شركة تابعة) ولبنان (26 شركة رئيسية و58 شركة تابعة) والأردن (11 شركة رئيسية و33 شركة تابعة) ومصر (10 شركات رئيسية و271 شركة تابعة).

نصيب الدول العربية (كبايع) من صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية
مليون دولار (2008 - 2006)

نصيب الدول العربية (كمشتر) من صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية
مليون دولار (2008 - 2006)

معدل النمو 2008 / 2007 (%)	نسبة 2008 من إجمالي الدول العربية (%)	2008	2007	2006	الدولة / السنة
75.68	4.00	773	440	750	الأردن
(6.32)	0.92	178	190	(410)	البحرين
-	0.42	82	-	18	الجزائر
(18.40)	0.53	102	125	21	السعودية
-	-	-	-	1,332	السودان
-	0.18	34	-	-	العراق
(87.48)	2.57	496	3,963	13	الكويت
(146.47)	(0.65)	(125)	269	133	المغرب
-	0.63	122	-	2,313	تونس
-	-	-	-	-	جيبوتي
(98.39)	0.05	10	621	1	سلطنة عمان
-	-	-	-	-	سورية
-	-	-	-	-	فلسطين
-	0.64	124	-	-	قطر
(170.59)	0.56	108	(153)	5,948	لبنان
53.50	1.59	307	200	1	ليبيا
827.90	82.23	15,895	1,713	2,976	مصر
-	-	-	375	-	موريتانيا
(0.41)	6.34	1,225	1,230	53	الامارات
-	-	-	144	716	اليمن
112.03	-	19,331	9,117	13,865	اجمالي الدول العربية
3.98	-	100,862	96,998	89,028	الدول النامية
-	-	19.17	9.40	15.57	الدول العربية/ الدول النامية (%)
(34.71)	-	673,214	1,031,100	635,940	العالم
-	-	2.87	0.88	2.18	الدول العربية/العالم (%)

معدل النمو 2008 / 2007 (%)	نسبة 2008 من إجمالي الدول العربية (%)	2008	2007	2006	الدولة / السنة
615.56	1.35	322	45	4	الأردن
706.75	14.04	3,348	415	4,275	البحرين
-	-	-	(47)	-	الجزائر
(88.61)	6.08	1,450	12,730	5,398	السعودية
-	-	-	-	-	السودان
-	-	-	33	-	العراق
59.78	13.77	3,285	2,056	1,310	الكويت
-	-	-	-	-	المغرب
-	-	-	-	-	تونس
-	-	-	-	-	جيبوتي
660.76	2.52	601	79	5	سلطنة عمان
-	-	-	-	-	سورية
-	-	-	-	-	فلسطين
17.98	25.28	6,029	5,110	127	قطر
(210.95)	(0.98)	(233)	210	716	لبنان
-	0.21	51	-	-	ليبيا
218.58	19.34	4,613	1,448	5,633	مصر
-	-	-	-	-	موريتانيا
(71.92)	18.38	4,384	15,611	23,117	الامارات
-	-	-	-	-	اليمن
(36.72)	-	23,850	37,690	40,585	اجمالي الدول العربية
(28.55)	-	99,805	139,677	114,119	الدول النامية
-	-	23.90	26.98	35.56	الدول العربية/ الدول النامية (%)
(34.71)	-	673,214	1,031,100	635,940	العالم
-	-	3.54	3.66	6.38	الدول العربية/ العالم (%)

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد). تقرير الاستثمار العالمي 2009.

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد). تقرير الاستثمار العالمي 2009.

دراسات

المزايا الضريبية وأثرها على الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي

في مجال البحوث والتطوير (R&D) وتلك التي تعمل في المناطق الصناعية الخاصة. وعلى الرغم من أهمية ما أرسته هذه النوعية من الدراسات من خلال ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات، إلا أنها لم تتناول بالبحث والتحليل نوعية الحوافز الضريبية شائعة التطبيق في مجموعة الدول النامية.

وفي هذا السياق، رصدت نشرة "ضمان الاستثمار" ورقة عمل حديثة صادرة عن صندوق النقد الدولي (إدارة الشؤون المالية) في يوليو 2009 تناولت "البراهين العملية على آثار الحوافز الضريبية". أعدها كل من الباحثين الاقتصاديين: الكسندر كليم وستيفان فان باريز.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في أنها حاولت سد ثغرة ندرة الدراسات التي تناولت بالبحث والرصد والقياس الآثار المترتبة على تطبيق المزايا الضريبية في الدول النامية وتقديم براهين عن الآثار الإيجابية أو السلبية على غرار الدراسات المتوفرة للدول المتقدمة في هذا الشأن.

وتناولت الدراسة وصفا للبيانات المستخدمة عن 40 دولة نامية من أفريقيا تضمنت المملكة المغربية من مجموعة الدول العربية بالإضافة إلى دول أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال الفترة 1985-2004. شملت بيانات على مستوى:

(1) الاقتصاد الكلي عبر تقارير آفاق الاقتصاد العالمي (WEO) لصندوق النقد الدولي، ومؤشرات التنمية العالمية (WDI) للبنك الدولي. شملت: معدل التضخم، الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، درجة الانفتاح التجاري الدولي، أما بالنسبة لمتغير الاستثمار، فقد تم استخدام نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي تارة، ونسبة إجمالي التكوين الرأسمالي الخاص (محلي وأجنبي) من الناتج المحلي الإجمالي تارة أخرى.

(2) الحوافز الضريبية التي تتسم بصعوبة

تشهد قضية الحوافز الضريبية ودورها في استقطاب الاستثمارات جدلا واسعا في الآونة الأخيرة. حيث ظهرت رؤى أكاديمية متناقضة حول أهميتها في زيادة التدفقات الاستثمارية. فهناك فريق يرى أنها ليست الأساس في جذب الاستثمارات التي تحركها عوامل أخرى أكثر أهمية، وفريق آخر يرى أنها تقوم بدور محوري في تعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات.

الاقتصادي والتنمية عام 2001 وزي ستاتوسكي ولى عام 2002 وكليم عام 2009. وعلى الرغم من التقييم المتشكك للاقتصاديين عموما، إلا أنها تظل أداة شائعة الاستخدام والتطبيق. وفي حين تكثر الآراء النظرية حول الآثار المترتبة على تقديم الحوافز الضريبية، تقل نسبيا الدراسات العملية التي قدمت براهين دامغة تؤيد هذه النظريات. وفي هذا الصدد، يمكن تقسيم الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى ثلاث فئات رئيسية:

أولا: دراسات أجريت على دول بعينها مثل دراسة شاه (1995)، وولس وألن (2001). ورغم أنها توصلت إلى نتائج مقبولة، إلا أنه من الصعب تعميم نتائجها، لأنها تمثل نتائج حالات خاصة وفريدة لدراسة أثر تطوير نظام الحوافز في دولة واحدة.

ثانيا: دراسات اعتمدت أسلوب احتساب المعدل الضريبي الحدي الفعال Effective Marginal Tax Rate وهي دراسات غالبا ما تكون مفيدة، لأنها تكشف عن التباين في حوافز الاستثمار التي تم تقديمها من خلال تعدد الأنظمة الضريبية المطبقة فيما بين القطاعات والأقاليم الاقتصادية المختلفة. ورغم أن هذه النهجية لإعداد الدراسات يمكن أن تكشف عن الحوافز التي قدمتها الأنظمة الضريبية، إلا أنها تعجز بطبيعتها، عن تقديم أدلة على أثر هذه الحوافز على قدرة الدولة نحو اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثا: دراسات اعتمدت أساليب الاقتصاد القياسي وتقنياته لرصد وقياس آثار نوعية محددة من الحوافز الضريبية شائعة التطبيق في الاقتصادات المتقدمة، مثل الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات على أنشطتها

ويأتي الاتحاد الأوروبي، كأكبر كتلة اقتصادية حول العالم، ضمن الفريق الذي عارض استخدام الحوافز الضريبية كأداة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من منطلق أن مثل هذه الحوافز تسبب تشوهات في الاقتصادات الأوروبية أعضاء الاتحاد، حيث يترتب عليها توزيع وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة تلك التي تأخذ شكل فروع لشركات أجنبية عبر وطنية، على أسس اقتصادية غير سليمة، بل وذهب الاتحاد الأوروبي إلى أبعد من هذا، حيث وضع شروطا مسبقة ألزمت الدول الراغبة في الانضمام إليه التخلص أولا من تلك الحوافز وفق جدول زمني قبل الحصول على عضوية الاتحاد.

وفي ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية وما نجم عنها من تحديات أبرزها شح السيولة وتراجع التدفقات الاستثمارية وتزايد حدة المنافسة بين الدول على استقطاب حصة معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عادت الأدبيات الاقتصادية لتسلط الضوء على مدى أهمية تقديم الحوافز الضريبية في هذا المجال. وظهرت دلائل هذا الاهتمام في المسح السنوي لتوقعات الاستثمار في العالم 2009-2011 المعد بمعرفة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) والصادر في يوليو 2009، حيث أشار إلى الدور الإيجابي للحوافز الضريبية في ظل الأزمة الحالية.

وجدير بالذكر، أن موضوع الحوافز الضريبية يشهد، بشكل عام، جدالا متزايدا حول آثاره المحتملة في جميع أنحاء العالم وخصوصا في الدول النامية، وما يصاحب ذلك من قياس للمنافع والتكلفة (المخاطر) المترتبة على تطبيقها ومنها: دراسات بيرد عام 2000 وشاه عام 1995 ومنظمة التعاون



الأمر الذي يعنى أن الإعفاءات الضريبية، مثلها مثل معدلات الضرائب، تؤثر إيجابياً على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن حوافز الاستثمار لا تؤثر. وعلى ذلك تقترح الدراسة على الدول أن تتنافس فقط باستخدام الأدوات الضريبية التي لديها القدرة على التأثير على سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد، تشير الدراسة إلى أن الدول في حاجة للتنافس على الاستثمار الأجنبي المباشر، أكثر من مجرد التسابق على خفض معدلات الضرائب.

وفي إطار تفسير أن الإعفاءات الضريبية تؤثر إيجابياً على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن بدلات الاستثمار لا يبدو أنها تلعب نفس الدور، أرجعت الدراسة ذلك إلى أن الدولة قد تسعى بنجاح للمنافسة من خلال تعظيم عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تخفيض معدلات الضرائب أو منح إعفاءات ضريبية بدلاً من بدلات الاستثمار التي لا تمثل سوى حصة صغيرة من العائد على الاستثمار.

وهو ما يفسر تفضيل الدول تقديم الإعفاءات الضريبية، بدلاً من تقديم بدلات الاستثمار أو إتباع أسلوب معدلات الإهلاك المتسارعة. وفي ظل إقامة الحجج على استخدام الإعفاءات الضريبية، تدعو الدراسة واضعي السياسات إلى تقديم بدائل أخرى غير بدلات الاستثمار، ومنها على سبيل المثال، تخفيض معدلات الضرائب، والتي ستكون ذات قيمة في رفع ربحية الاستثمار.

وتلفت الدراسة النظر إلى أن ما توصلت إليه من تأثير معدلات الضرائب والإعفاءات الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر، لا يعنى أنها تؤثر على إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمارات) أو دفع معدلات النمو الاقتصادي. وعلى ذلك فإن الجزء الخاص من الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يتعلق بانتقال الملكية في صورة استحواد أو تملك لمشاريع قائمة بالفعل في نطاق برامج التحول للملكية الخاصة (الخصخصة) سيتأثر أكثر من استثمارات المشاريع الجديدة.

وفي حين أن الكتابات السابقة قد ركزت أساساً على دراسات حالة أو دلائل تركز على الحوافز المستخدمة بالتحديد في الدول

ثانيتها، مدى فعالية المزايا الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) من خلال رصد الأثر عبر الزمن. وفي هذا الصدد، توصلت الدراسة إلى أن تخفيض معدلات ضريبة دخل الشركات والإعفاءات الضريبية طويلة المدى تعتبر فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها ليست مؤثرة في زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص أو تسريع معدلات النمو الاقتصادي.

وتأتي أهمية التساؤلين لكونهما مهمين في حد ذاتهما تارة ولتشابكهما تارة أخرى. وتأتي الأهمية الذاتية من أن التساؤل الأول ينظر إلى القضية من منظور الدولة فيما يتعلق بسياساتها المالية ونظامها الضريبي، بينما ينظر الثاني لها من زاوية الشركات العاملة داخل الدولة، أما قضية التشابك فيما بينهما فتأتي من ثبوت استعانة واضعي السياسات بأراء ووجهات نظر الشركات عند تصميم برامج إصلاح النظم الضريبية.

الخلاصة :

حاولت الدراسة الإجابة على تساؤلين يدوران مستقلين بذاتهما إلا أنهما، في حقيقة الأمر، متشابكان. وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول النامية تتنافس فيما بينها باستخدام أساليب تخفيض معدلات الضريبة والإعفاءات الضريبية، إلا أنها لا تستخدم بدلات الاستثمار كأداة للتنافس الضريبي. كما وجدت الدراسة أن التفاعل الاستراتيجي للضرائب واستخدامها كأداة لاجتذاب حصة أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنافس الدولي في هذا المجال لا يقتصر على تخفيض معدلات الضرائب ولكن يمتد ليشمل أيضاً الحوافز الضريبية المنوطة وخاصة الإعفاءات الضريبية. ولا تعني هذه النتيجة أن جميع الدول النامية يمكنها التنافس من خلال تقديم كل أنواع الحوافز الضريبية، حيث لم توصل الدراسة إلى أي دليل على أن مزايا وبدلات الاستثمار لها نفس التأثير. وفي هذا الصدد، لم تستبعد الدراسة إتباع الدول النامية لسياسات ضريبية متشابهة من أجل تحقيق التنافس الدولي.

جميعها نظراً لعشوائية ورودها ضمن التشريعات الضريبية الصادرة عن الدول التي شملتها الدراسة. وللتغلب على هذه المشكلة لأغراض تطبيق أدوات الاقتصاد القياسي، تم اللجوء إلى توصيف المعلومات التشريعية في صورة عدد قليل من المتغيرات الكمية وبالتحديد الحوافز الشائعة المنصوص عليها في قطاعات التصنيع والتصدير باعتبارها القطاعات الأكثر تعرضاً للمنافسة الضريبية، تضمنت: معدل الضريبة على دخل الشركات، الإعفاءات الضريبية، التخفيضات الضريبية الإضافية المحفزة للاستثمار التي تمنح للشركات نتيجة لاقتنائها، على سبيل المثال، آلات ومعدات قابلة للإهلاك تنطوي بطبيعة الحال على توسعات في مشاريعها القائمة (مثل حزمة التخفيضات الضريبية الإضافية التي أعلنتها الحكومة الأسترالية في ديسمبر 2008 لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ولمواجهة الآثار السلبية للازمة المالية العالمية). وفي هذا الصدد، اعتمدت الدراسة بيانات ضرائب الشركات من السلاسل الزمنية المنشورة بمعرفة The Price Waterhouse خلال الفترة 1985-2004.

وأفردت الدراسة جزءاً لمناقشة تأثير الأدوات الضريبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الاستثمار المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي. وتحديداً فإن الدراسة حاولت الإجابة على تساؤلين:

أولهما: تمثل في رصد مدى تنافس الدول في تقديم المزيد من المزايا الضريبية المحفزة للاستثمار بنفس أسلوب التنافس على تخفيض معدلات الضرائب المفروضة أو بمعنى آخر، مدى استخدام الحوافز كأداة من أدوات المنافسة الضريبية من خلال رصد الأثر الثابت لمزيج من بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية، وساقطت الدراسة براهين من الدول النامية شملت: أسلوب تخفيض معدلات الضريبة على دخل الشركات وأسلوب تفعيل الإعفاءات الضريبية لأغراض التنافس الدولي، إلا أنها لم تجد دليلاً على استخدام الدول لبدلات الاستثمار وحوافزه بغرض التنافس الدولي.

عوامل مؤثرة أخرى. إضافة إلى الظروف الاستثنائية الحالية. إلا أن المراقبين استدلوا على حكمهم بخطأ توقيت تقنين المزايا وإلغائها من بعض القطاعات بقيام عدد من كبار المستثمرين الأجانب والعرب بالعدول عن تنفيذ مشاريع ضخمة في تلك الدول كرد فعل لصدور قرارات التقنين والإلغاء. لاسيما وأن المشاريع الملغاة تنتمي إلى قطاعات اقتصادية تم إلغاء المزايا الضريبية المحفزة للاستثمار منها.

ومن هنا يمكننا التأكيد على أهمية الربط فيما بين النظريات والدراسات من ناحية والتطبيق العملي على أرض الواقع من ناحية أخرى وخصوصاً في قضية شائكة ومهمة مثل تأثير الحوافز الضريبية على الاستثمارات المباشرة. بل والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال عند دراسة التجارب الإقليمية. مع ضرورة القيام بدراسة متأنية لتغيرات الاقتصاد الكلي وكذلك على مستوى القطاعات والمشروعات قبل إصدار الأحكام النهائية في مثل تلك الأمور.

ضريبية. إلا أن بعضها بدأ مؤخراً. يعيد النظر في أسلوب منح المزايا الضريبية المحفزة للاستثمار. بل وقامت دولاً مثل مصر والجزائر بتقنين منح الحوافز وحصرها في قطاعات معينة. في حين أعلنت في المقابل العديد من دول العالم عن حزمة جديدة من المزايا الضريبية مثل استراليا التي أعلنت حكومتها في ديسمبر 2008 عن حزمة من التخفيضات الضريبية الإضافية المحفزة للاستثمار في مواجهة الأزمة العالمية.

ورغم وجود دليل واضح على التأثير الإيجابي للمزايا الضريبية على أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لازالت هدفاً رئيسياً لتلك الدول وخصوصاً في ظل الأزمة المالية العالمية وتؤدي شح السيولة والتنافس على جذب الاستثمار. إلا أن تلك الدول بدأت تقنين تلك المزايا في هذا التوقيت الذي يرى فيه معظم المراقبين انه توقيت غير مناسب. بصرف النظر عن صحة هذا الإجراء من عدمه في الظروف العادية.

ورغم صعوبة الحكم على نتيجة قرار تقنين المزايا الضريبية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك الدول وغيرها لوجود

المتقدمة. مثل الإعفاءات الضريبية على تمويل تكاليف البحث والتطوير. فتقدم هذه الدراسة أول نموذج قياسي تحليلي للحوافز الضريبية في الدول النامية. وفي هذا الشأن. دعت الدراسة إلى تقديم المزيد من الأبحاث في هذا المجال. مع ضرورة أن يمتد التحليل إلى آسيا. نظراً لانتشار الحوافز الضريبية في تلك المنطقة ومحاولة قياس هذا التأثير على مستوى القطاعات. وحسب البلد المصدر للاستثمارات. حال توفر هذا النوع من البيانات.

وتنبع الأهمية البالغة لموضوع الحوافز الضريبية المحفزة للاستثمار في الدول العربية لكون الدول النامية عموماً ومعظم دول المنطقة خصوصاً ركزت في استراتيجيات استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي تشجيع الاستثمار الخاص المحلي على الحوافز الضريبية باعتبارها أحد الأدوات الفعالة في تحقيق هذا الهدف.

إلا أن الغريب هو انه ورغم نجاح دول عديدة في المنطقة في تحقيق تدفقات استثمار أجنبي مباشر متنامية بفضل استراتيجيات الجذب الاستثماري التي تضمنت حوافز

مؤشرات

مؤشر إنفاذ العقود التجارية؛

"أن تأخير الفصل في المنازعات القضائية يعادل تماماً غياب العدالة"

العائلية أو المشاريع التي تربطها علاقات تجارية تاريخية أو عرقية متشابهة تجنبا للدخول في نزاعات قضائية حول الحقوق التي تنشأ عن هذه العلاقات. ويدعى البعض أن إضفاء الرسمية على الأنظمة القضائية للفصل في منازعات العقود التجارية من شأنه أن يؤكد على الالتزام بالخطوات التي يجب إتباعها وصولاً إلى تحقيق العدالة. ولكن البراهين العملية تقترح غير ذلك. فكلما زادت درجة تعقيد الإجراءات للفصل في المنازعات. كلما تراجعت فرص العدالة وإمكانية تحقيقها.

تشير البيانات إلى تدنى مستوى الأداء في الأنظمة القضائية والمحاكم لدى الدول النامية. ولا يرجع ذلك إلى انخفاض كفاءة رجال القضاء أو نقص في الموارد المالية وإنما يرجع إلى البيروقراطية الزائدة عن الحد التي يواجهها رجل القضاء أو صاحب الدعوى القضائية عند الفصل في المنازعات. وفي العديد من الدول. تقتصر القدرة على رفع الدعاوى القضائية على فئة الأغنياء بينما يمثل تحقيق العدالة حلماً بعيد المنال بالنسبة لفئة الفقراء. بما حدا بنحو 80% من الإقليم الأفريقي إلى اللجوء إلى المؤسسات القضائية غير الرسمية بحثاً عن العدالة.

يعوق النشاط الاقتصادي ويقلل من انتشار شركات الأعمال بل ويشجع على نمط المشاريع

وبما لا شك فيه. أن غياب كفاءة وفعالية النظام القضائي. يثبط الاستثمار وبالتالي

التكلفة (كنسبة من الدين المراد خصيله)	المدة (أيام)	الإجراءات (عدد)	المنطقة أو الاقتصاد
34.5	607.4	38.1	العالم
48.5	538.1	37.2	شرق آسيا والمحيط الهادئ
25.6	450.4	37.1	شرق أوروبا ووسط آسيا
31.3	707	39.7	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
23.7	679.9	43.4	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
23.7	667.8	44.7	منه الدول العربية
19.2	462.4	30.6	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
27.2	1052.9	43.5	جنوب آسيا
49.3	643.9	39.2	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: الموقع الشبكي لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال 2010

إلى 45 إجراء بين المؤسسات الحكومية القضائية المختلفة بما يمثل أسوأ متوسطات المؤشر عالمياً مقارنة بمتوسط عدد الإجراءات في باقي الأقاليم الاقتصادية المعروضة والعالم. تستغرق فترة زمنية تصل في المتوسط إلى 677 يوماً (أفضل من كل من إقليم أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا ولكنها أسوأ من إقليم أفريقيا جنوب الصحراء). وبتكلفة تقدر بنسبة 24% من الدين المراد خصيله بما يمثل ثاني أفضل المؤشرات عالمياً مقارنة بباقي الأقاليم حيث يلي إقليم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مباشرة من حيث الأفضلية.

وبمقارنة المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر عدد الإجراءات المطلوبة لرفع الدعوى القضائية والفصل في منازعات العقود التجارية داخل المنطقة العربية خلال الفترة 2004-2010، يمكن تسليط الضوء على المجالات التي شملتها الإصلاحات وتلك التي لم تشملها الإصلاحات خلال الفترة المعروضة في كل دولة عربية على حده. وفي هذا الصدد، يشير جدول مؤشر عدد الإجراءات، ومؤشر الوقت المستغرق لإجاز هذه الإجراءات بالأيام إلى إهمال معظم الدول العربية لانتهاج إصلاحات في مجال تخفيض عدد الإجراءات باستثناء موريتانيا (تقرير عام 2008) ومصر والأردن وفلسطين والجزائر (تقرير عام 2010). حيث يلاحظ ثبات عدد الإجراءات والأيام خلال فترة العرض لباقي الدول. وفيما يلي استعراض لكل مؤشر من المؤشرات الفرعية الثلاثة المكونة لمؤشر إنفاذ العقود التجارية:

التجارية خلال الفترة من تاريخ رفع المدعي للدعوى القضائية وحتى تاريخ السداد الفعلي:

(2) الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها (معبراً عنها بعدد الأيام):

(1) التكلفة الرسمية (بدون أية رسوم غير رسمية) لإجاز إجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من خصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة (كنسبة من الديون المتأخر سدادها).

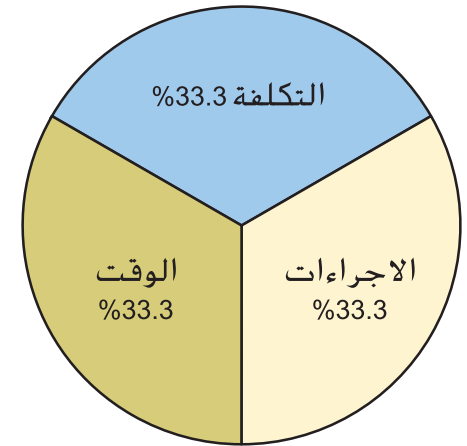
وفي ضوء ذلك، يتضح أنه كلما ارتفعت قيمة المؤشر التجمعي، دل ذلك على جمود التشريعات والقوانين المعمول بها، والعكس يدل على مرونتها وتوفير مناخ أكثر أمناً للمستثمر أو المصدر. ويوجه المؤشر النظر إلى أن النظام القضائي الذي يتميز بالكفاءة والعدالة يستطيع أن يقدم الخدمات الفعالة لقطاع الأعمال ويتطلب ذلك من القائمين على تصميم إعداد النظام القضائي في الدول العربية تبسيط إجراءات خصيل الديون المتأخر سدادها عن طريق اختصار هذه الإجراءات وتقليل تكلفة إجازها وبالتالي الفترة الزمنية لخصيل هذه المديونيات.

كيف يقرأ المستثمر الذي يرغب في استثمار أمواله في المنطقة العربية، المؤشرات المدرجة في الجدول السابق؟

يقرأ المستثمر هذا الجدول كما يلي: أتوقع المرور بسلسلة من الإجراءات تصل بالمتوسط

المؤشر الفرعي المركب لإنفاذ العقود التجارية:

يمثل مؤشر "إنفاذ العقود التجارية"، احد المؤشرات الفرعية العشر المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004. ويقاس هذا المؤشر الفرعي مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل أو البت في القضايا التجارية من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل خصيل مديونية متأخر سدادها جُمعت عن بيع بضائع، وتبع عدد الإجراءات والفترة الزمنية اللازمة



لخصيل هذا الدين منذ رفع المدعي للدعوى القضائية وحتى تاريخ الخصيل الفعلي لهذا الدين لدى الشركات حول العالم في 183 دولة يغطيها المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال للعام 2010. ويعتمد التقرير في قياس هذا المؤشر على المعلومات المتوفرة في التشريعات ذات الصلة، وتلك التي يتم جمعها من مكاتب المحاماة المحلية ورجال القضاء والعاملين بالمكاتب والإدارات الحكومية للبت في القضايا التجارية في الدول التي يغطيها البيان. ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

(1) عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود

المدة (أيام)							
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
370	370	400	400	400	400	400	موريتانيا
520	520	520	520	520	520	..	العراق
520	520	520	520	520	520	520	اليمن
537	537	537	537	537	537	537	الإمارات
565	565	565	565	565	565	565	تونس
566	566	566	566	566	566	566	الكويت
570	570	570	قطر
598	598	598	598	598	598	598	عمان
600	700	700	700	700	700	..	فلسطين
615	615	615	615	615	615	615	المغرب
630	630	630	630	630	630	630	الجزائر
635	635	635	البحرين
635	635	635	635	635	635	635	السعودية
689	689	689	689	689	689	689	الأردن
721	721	721	721	721	721	721	لبنان
810	810	810	810	810	810	..	السودان
872	872	872	872	872	872	872	سورية
1,010	1,010	1,010	1,010	1,010	1,010	1,010	مصر
1,225	1,225	1,225	1,225	1,225	جيبوتي
667.8	673.1	674.6	683.1	649.3	649.3	642.9	المتوسط

المصدر: الموقع الشبكي لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2010

عدد الإجراءات							
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
36	36	36	36	36	36	36	اليمن
37	37	37	37	37	37	37	لبنان
38	39	39	39	39	39	39	الأردن
39	39	39	39	39	39	39	تونس
40	40	40	40	40	جيبوتي
40	40	40	40	40	40	40	المغرب
41	42	42	42	42	42	42	مصر
43	43	43	قطر
43	43	43	43	43	43	43	السعودية
44	44	44	44	44	44	..	فلسطين
46	46	46	47	47	47	47	موريتانيا
46	47	47	47	47	47	47	الجزائر
48	48	48	البحرين
49	49	49	49	49	49	49	الإمارات
50	50	50	50	50	50	50	الكويت
51	51	51	51	51	51	..	العراق
51	51	51	51	51	51	51	عمان
53	53	53	53	54	54	..	السودان
55	55	55	55	55	55	55	سورية
45	45	45	45	45	45	44	المتوسط

المصدر: الموقع الشبكي لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2010

(3) مؤشر التكلفة اللازمة لتحصيل الدين المتأخر سداده:

تراوح المؤشر للعام 2010 عالميا ما بين 0.1% المسجلة لبوتان، و163.2% المسجلة في تيمور الشرقية، وعربيا ما بين 13.5% المسجلة لسلطنة عمان، و34% المسجلة لجيبوتي. الأمر الذي يعني أن تكلفة استرداد دين متأخر قدره 10 آلاف دولار من خلال النظام القضائي العماني يتكلف 1350 دولار مقابل 3400 دولار في جيبوتي. وبينما تصدرت سلطنة عمان الدول العربية وحلت في الترتيب الرابع عشر

مؤشر التكلفة كنسبة من الدين المراد تحصيله %

2010	
الأقل تكلفة	الأكثر تكلفة
سلطنة عمان 13.5	السعودية 27.5
البحرين 14.7	سورية 29.3
اليمن 16.5	لبنان 30.8
الكويت 18.8	الأردن 31.2
السودان 19.8	جيبوتي 34.0

المصدر: تقرير البنك الدولي - بيئة أداء الأعمال في الدول العربية 2010.

(2) مؤشر الفترة الزمنية اللازمة لتحصيل الدين التجاري قضائيا:

تراوح مؤشر الفترة الزمنية اللازمة لإجاز الإجراءات للعام 2010 عالميا ما بين 150 يوم أو 5 شهور في سنغافورة، و1715 يوم أو 5 سنوات في سورينام، وعربيا ما بين 370 يوم (ما يزيد قليلا عن عام) في موريتانيا، و1225 يوم أي 3.4 سنوات في جيبوتي. وتأتي كل من العراق واليمن بعد موريتانيا بنحو 520 يوما فالإمارات بنحو 537 يوما ثم تونس بنحو 565 يوما والكويت بحوالي 566 يوماً.

مؤشر الفترة اللازمة لإجاز الإجراءات (أيام)

2010	
الأقصر وقتا	الأطول وقتا
موريتانيا 370	لبنان 721
العراق 520	السودان 810
اليمن 520	سورية 872
الإمارات 537	مصر 1010
تونس 565	جيبوتي 1225
الكويت 566	

المصدر: تقرير البنك الدولي - بيئة أداء الأعمال في الدول العربية 2010.

(1) مؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتحصيل الدين التجاري قضائيا:

تراوح مؤشر عدد الإجراءات للعام 2010 عالميا ما بين 20 إجراء فقط في أيرلندا، و58 إجراء في بروناي، وعربيا ما بين 36 إجراء في اليمن، و55 إجراء في سورية. ويلي اليمن كل من لبنان والأردن وتونس بعدد إجراءات بلغ 37، و38 و39 إجراء على التوالي ثم جيبوتي والمغرب ولكل منهما 40 إجراء. ومن المفهوم أن كل إجراء إضافي يتكلف مزيدا من الوقت والمال. ناهيك عن زيادة الفرص المتاحة للبيروقراطية التي تنمي أساليب الفساد ودفع الرشاوى.

مؤشر عدد الإجراءات

2010	
الأقل عددا	الأكثر عددا
اليمن 36	الإمارات 49
لبنان 37	الكويت 50
الأردن 38	العراق 51
تونس 39	سلطنة عمان 51
جيبوتي 40	السودان 53
المغرب 40	سورية 55

المصدر: تقرير البنك الدولي - بيئة أداء الأعمال في الدول العربية 2010.



الترتيب العالمي

الدول	2009	2010	التغير
اليمن	36	35	↑
تونس	74	77	↓
موريتانيا	82	83	↓
قطر	97	95	↑
عمان	103	106	↓
المغرب	112	108	↑
فلسطين	123	111	↑
الكويت	114	113	↑
البحرين	113	117	↓
لبنان	120	121	↓
الجزائر	125	123	↑
الأردن	129	124	↑
الإمارات	135	134	↑
العراق	148	139	↑
السعودية	138	140	↓
السودان	146	146	↔
مصر	154	148	↑
جيبوتي	161	161	↔
سورية	175	176	↓

فلسطين (111) فالكويت (113). وفي حين تحسن الترتيب العالمي لعشر دول عربية شملت: اليمن، الكويت، قطر، المغرب، فلسطين، الجزائر، الأردن، الإمارات، العراق ومصر. يلاحظ تأخر الترتيب العالمي لسبعة دول عربية شملت: تونس، موريتانيا، عمان، البحرين، لبنان، السعودية وسورية. بينما ظل الترتيب مستقرا لكل من السودان وجيبوتي. ومن المفهوم أن هذه التغيرات في الترتيب العالمي جاءت نتيجة لتغيرات شملت دولاً أخرى غير عربية نظراً لأن مكونات هذا المؤشر لم تشهد إصلاحات سوى في خمس دول عربية فقط خلال فترة العرض.

وتشير البيانات إلى أن مؤشرات مجموعة الدول العربية بمقارنتها بمؤشرات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أو دول أفريقيا جنوب الصحراء، تعد مرتفعة نسبياً وخاصة فيما يتعلق بمؤشري عدد الإجراءات والوقت المستغرق لها بما يلقي الضوء على اقتراح إجراء إصلاحات فيما يتعلق بكافة المؤشرات الفرعية المعروضة. وفي هذا الصدد، ينصح التقرير بضرورة مواصلة الإصلاحات في النظام القضائي والمحاكم حتى لو كانت الدولة تعكس مؤشرات أداء مرتفعة في هذا

القطاع غير الرسمي في النشاط الاقتصادي بما نسبته 2.3%.

ومن المفهوم أن ارتفاع التكلفة يعني اقتصار قدرة رفع دعاوى القضاة على فئة الأغنياء، وهو ما يعد حقيقة في العديد من الدول حول العالم، بينما عدالة القضاء تعد أمنية بعيدة المنال بالنسبة لفئة الفقراء بما حدا بنحو 80% من الإقليم الأفريقي إلى اللجوء إلى المؤسسات القضائية غير الرسمية بحثاً عن العدالة. وهو ما أكدته تقرير أصدرته مؤخراً الجمعية المصرية لرجال الأعمال، حيث أشار إلى أن 73% من رجال الأعمال المصريين يفضلون اللجوء إلى الطرق الودية، بدلاً من المحاكم لتسوية النزاعات التجارية بالتحكيم، ويرجع ذلك إلى أن البت في القضايا الخاصة بالشركات الكبيرة داخل أروقة المحاكم يستغرق فترة زمنية تصل إلى 1010 أيام وفقاً للمؤشر.

ومن الجدير بالذكر أنه تم إنشاء المحاكم الاقتصادية في كل مصر والأردن، بما سوف يساهم في حل النزاعات في وقت أسرع. مقارنة بما كان يحدث في المحاكم الأخرى وبالتالي تحسن هذا المؤشر للاقتصاد المصري والأردني، فيما يتعلق بعدد الإجراءات.

بالإضافة إلى توفير مناخ أكثر أمناً للاستثمار، وحماية للنشاط الاقتصادي بما يساهم في نجاح خطط التنمية، ويضمن تحقيق العدالة والسرعة المطلوبة. ويتمثل الغرض من إنشاء هذا النوع من المحاكم أيضاً في حماية الاقتصاد المصري من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية، بالإضافة إلى القضايا الخاصة بتلقي الأموال والممارسات الاحتكارية، وحماية المستهلك، وتنظيم الاتصالات، وتنظيم التوقيع الإلكتروني، ومن ثم تحسين وتطوير المجتمع المدني، وحفظ حقوق الأفراد والمؤسسات.

المؤشر المركب لإنفاذ العقود التجارية:

وفيما يتعلق بالمؤشر الكلي لإنفاذ العقود التجارية الذي يضم المؤشرات الفرعية الثلاثة المذكورة سلفاً، يشير الجدول المقابل إلى تصدر اليمن المؤشر عربياً بالترتيب (35) عالمياً تليها تونس (77)، موريتانيا (83)، قطر (95)، سلطنة عمان (106)، ثم المغرب (108)

تكلفة خصيل الدين التجاري كنسبة
من الدين المراد خصيله %

الدول	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عمان	13.5	13.5	13.5	13.5	13.5	13.5	13.5
البحرين	14.7	14.7	14.7	14.7
اليمن	16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	16.5
الكويت	18.8	18.8	18.8	18.8	18.8	18.8	18.8
السودان	19.8	19.8	19.8	19.8	19.8	19.8	19.8
فلسطين	21.2	21.2	21.2	21.2	21.2	21.2	21.2
قطر	21.6	21.6	21.6	21.6
تونس	21.8	21.8	21.8	21.8	21.8	21.8	21.8
الجزائر	21.9	21.9	21.9	21.9	21.9	21.9	21.9
موريتانيا	23.2	23.2	23.2	23.2	23.2	23.2	23.2
المغرب	25.2	25.2	25.2	25.2	25.2	25.2	25.2
مصر	26.2	26.2	26.2	26.2	26.2	26.2	26.2
الإمارات	26.2	26.2	26.2	26.2	26.2	26.2	26.2
العراق	27.3	32.5	32.5	32.5	32.5	32.5	27.3
السعودية	27.5	27.5	27.5	27.5	27.5	27.5	27.5
سورية	29.3	29.3	29.3	29.3	29.3	29.3	29.3
لبنان	30.8	30.8	30.8	30.8	30.8	30.8	30.8
الأردن	31.2	31.2	31.2	31.2	31.2	31.2	31.2
جيبوتي	34.0	34.0	34.0	34.0	34.0	..	34.0
المتوسط	24.0	24.4	24.7	24.7	24.0	24.0	24.0

المصدر: الموقع الشبكي لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2010.

عالمياً ضمن تصنيف المجموعة الأفضل على المستوى العالمي، جاءت البحرين في الترتيب الثاني عربياً والحادى والعشرين عالمياً أي ضمن تصنيف الدول الـ 25 الأفضل على المستوى العالمي، ثم اليمن التي حلت الثالث عربياً والسابع والعشرين عالمياً بنسبة تكلفة بلغت 16.5% ثم الكويت بنحو 18.8% ثم السودان بنسبة 19.8%.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن عدم فعالية النظام القضائي يفرض تكاليف إضافية على بيئة ممارسة الأعمال، ففي دراسة أجريت على دول أوروبا الشرقية، تبين أن بطء الفصل في النزاعات القضائية يعوق الشركات من الحصول على الائتمان المصرفي اللازم لتمويل الاستثمارات الجديدة، حيث تصبح المصارف أكثر حذراً وتخوفاً من قدرتها على استعادة قروضها نظراً لضعف النظام القضائي. كما خلصت دراسة أخرى أجريت على 41 دولة نامية إلى أن تحسين أداء النظام القضائي للفصل في النزاعات القضائية التجارية بما نسبته 10% يقلل من حصة

المجال. حيث لا يأتي هذا النوع من الإصلاحات بثماره إلا على المدى الطويل.

التجارب الدولية:

تشير معلومات وبيانات التقارير المتعاقبة لبيئة أداء الأعمال خلال الفترة 2004-2010 إلى أن معظم الإصلاحات خلال العام المنقضي تمت في دول إقليم أوروبا الشرقية ووسط آسيا في كل من أرمينيا، أذربيجان، بلغاريا، مقدونيا ورومانيا. كما شملت الإصلاحات كل من استراليا، بلجيكا والبرتغال من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكل من موزمبيق ورواندا من أفريقيا وبوتان من جنوب آسيا ثم الصين من شرق آسيا. ويلاحظ التقرير أن تكلفة إنفاذ العقود لا تزال مرتفعة في دول أفريقيا. حيث تصل أعقاب المحاماة والمحاكم إلى 49% من قيمة الدين المتأخر سداً في حالة تحصيله مقابل 48.5% في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ مقارنة بنحو 19% فقط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الدول العربية:

ويشير الشكل البياني الذي يستعرض عدد الإصلاحات في هذا المجال خلال الفترة 2005 - 2010 إلى أن معظم الأقاليم الاقتصادية شهدت إصلاحات خلال معظم سنوات الفترة المعروضة في حين اقتصر الإصلاحات في مجموعة الدول العربية لعام 2007 على موريتانيا. إضافة إلى خطوات في اتجاه الإصلاح في عدد من دول الخليج وعام 2010 في كل من مصر والجزائر والأردن وفلسطين.

فقد قامت موريتانيا بإصلاحات في مجال إنفاذ العقود خلال السنوات الماضية، ففي

أكثر 5 إصلاحات شيوياً في مجال إنفاذ العقود التجارية 2005-2009

الإصلاح	%
اختصار وتبسيط الإجراءات	43%
التوسع في أو إنشاء محاكم تجارية متخصصة	18%
إنفاذ حكم بتكلفة أقل أو بكفاءة أكثر	12%
ترشيد استخدام دعاوى الاستئناف	9%
تبسيط قواعد دعاوى ديون المعاملات الصغيرة	8%

ملاحظة: قد يشتمل الإصلاح الواحد على عدة إصلاحات.
المصدر: الموقع الشبكي لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

عام 2006، تم تعيين 105 قضاة جدد لتسريع جلسات الاستماع. وفي عام 2007، استخدمت المحاكم التجارية بدلا عن الغرف التجارية المختصة، والتي كانت تشكل أحيانا من قاضي واحدة فقط. مع رفع مكافأة القضاة وزيادة عددهم في المحاكم التجارية، ليصبح لدى كل قاضي القدرة على عقد جلستين شهريا، واستعراض حوالي 15 حالة لكل جلسة، أو ما يقارب 30 حالة في الشهر.

أما دول الخليج فقد شهد عدد منها دخول النساء إلى مجالات المحاماة ما قد يزيد المنافسة ويخفض تكاليف المحاماة، حيث شهدت السعودية تخرج أول دفعة من المحاميات وعددها (170 محامية) في يونيو 2008 بل أرسلت المملكة الخريجات الأربع الأوائل إلى الخارج لاستكمال الدراسات العليا. أما على صعيد القضاة فقد سمحت البحرين لثلاث نساء باعتماد مناصب القضاة. وفي أبو ظبي تم تعيين أول امرأة كقاض في أواخر مارس 2008.

وقد تم إنشاء المحاكم التجارية المتخصصة لتسريع الفصل في منازعات العقود التجارية في كل من مصر والأردن، إلا أن الأردن أدخلت

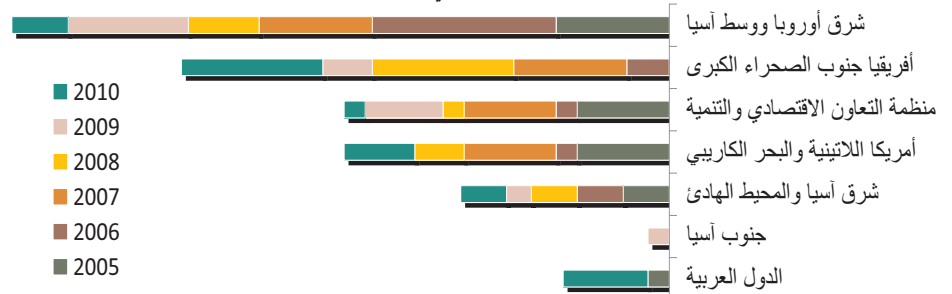
إصلاحات رئيسية في المحاكم شملت أتمتة نظام إدارة القضايا التجارية. وفي الجزائر تم العمل بقانون جديد للإجراءات المدنية المتعلقة بنفاذ العقود التجارية ما أدى إلى إلغاء عدد من الإجراءات واختصار الوقت اللازم لفض المنازعات التجارية. إضافة إلى أتمتة المحاكم بإدخال النظام الآلي بما في ذلك تسجيل القضية وإدارتها آليا. وفي فلسطين تم تسريع وتيرة فض منازعات العقود التجارية بتدريب وتعيين قضاة جدد علاوة على أتمتة المحاكم بإدخال النظام الآلي بما في ذلك تسجيل القضية وإدارتها آليا أيضا.

الإصلاحات الأكثر شيوعاً:

وحتى يمكن تحقيق الاستفادة للدول العربية من تجارب الدول الأخرى في العالم نرى أنه من الضروري أن نستعرض أكثر الإصلاحات شيوعاً في مجال إنفاذ العقود التجارية وهي:

1. اختصار وتبسيط الإجراءات من خلال وسائل متعددة منها:
 - زيادة عدد القضاة ووضع معايير للأداء مثل فرض عقوبات تأديبية على القضاة الذين تتجاوز لديهم القضايا المواعيد المحددة لها.
 - تسجيل الدعاوى إلكترونياً.
 - الالتزام قانوناً بمواعيد زمنية للإجراءات من خلال أطراف الدعوى أو القاضي مع تعرض القاضي لعقوبات تأديبية إذا لم يصدر الحكم خلال شهر من نظر الدعوى كما في بلجيكا.
 - الالتزام قانوناً بإنفاذ الأحكام القضائية بعد شهر من صدورها ومثال على ذلك أرمينيا.
 - الالتزام بتقديم جميع المستندات المؤيدة والبراهين في بداية القضية، ولا يتم الاحتفاظ ببعضها حتى نهاية القضية ليتم استخدامها فقط في حالة اكتشاف أن القضية تسير في الاتجاه الخاطئ.
 - الالتزام بالتسجيل الإلكتروني للدعوى المدنية ومرور جميع الدعاوى المدنية التي يقيدها المحامون وإجراءات إنفاذ الأحكام عبر قناة بيانات إلكترونية تديرها وزارة

عدد الإصلاحات في مجال إنفاذ العقود

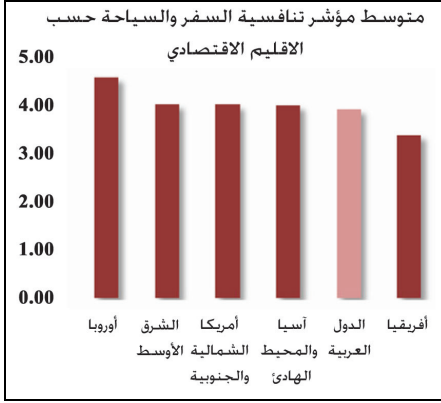




- 3. إنفاذ حكم بتكلفة أقل أو بكفاءة أكثر من خلال:
 - تبسيط إنفاذ الأحكام عن طريق إلغاء الحاجة إلى وجود أمر لتطبيق النظام والسماح بالحجز على الأرصدة الدائنة والحسابات المستحقة. كما حدث في رومانيا التي تمكنت من اختصار وقت تنفيذ الحكم الصادر بمدة شهر واحد .
 - إلزام أطراف الدعوى الإفصاح عما تملك من أصول عند بدء إجراءات التقاضي وعدم إخفاء أو نقل ملكية تلك الأصول فور رفع الدعوى أو أثناء النظر فيها وكذلك عدم مغادرة البلاد وإلا تعرضوا للغرامة والعقوبة وذلك كما يحدث في الصين ما أدى إلى خفض نصف وقت تسوية منازعات العقود التجارية .
 - إسناد مسئولية إنفاذ العقود التجارية إلى مؤسسات خارج النظام القضائي والمحاكم كما في بعض دول أمريكا اللاتينية.
 - إشراك كل من مكتب العدل والغرفة التجارية بجانب القضاء في تنظيم مزادات لبيع أصول المدين كما في كولومبيا.
- 4. ترشيد استخدام دعاوى الاستئناف من خلال:
 - إلزام القضاة برفض الدعوى التي لا تتضمن مستندات كافية، وذلك بدلاً من السماح بتأجيلها عدة مرات.
 - منع استئناف أي حكم إلا في حالة اكتشاف حقائق جديدة وفي القضايا التي يتجاوز المبلغ فيها حداً معيناً.
 - إقتصار الطعون النهائية للنظر فيها أمام المحكمة العليا .
 - رفع رسوم المحاكم وخصوصاً الاستئناف والنقض للتقليل من إساءة استخدام الحقوق.
 - تدابير إجرائية لمنع حقوق الاستئناف غير المجدية.
- 5. تبسيط قواعد الدعاوى وبيون المعاملات الصغيرة:
 - تطبيق قواعد خاصة على الدعاوى القضائية المتعلقة بمبالغ تقل عن حد معين وهو ما أدى إلى خفض عدد القضايا المنظورة أمام محاكم الدائنة بنسبة 38% في عام 2006.
- العدل، وإصدار الأحكام عن طريق البريد الإلكتروني كما في النمسا بدلاً من نظام الإخطارات المطبوعة.
 - التحول إلى الإجراءات الشفهية بدلاً من تقديم الذكريات المكتوبة باستثناء بعض القضايا التجارية ما أدى إلى اختصار شهور عديدة كما في لوكسمبورج.
 - بتعين على الدائن فقط أن يقدم مستندات الدين المستحق والبراهين المؤيدة لتوقف المقرض عن السداد دون الحاجة إلى اعتمادها أو توثيقها كما في البرتغال.
 - إلغاء العمل بالفحص البدني لقضية تحصيل الدين قبل العرض على النائب العام لتقليص فترة استرداد الدين بنحو أربعة شهور كما في الفلبين.
- 2. محاكم تجارية متخصصة:
 - إنشاء محكمة تجارية متخصصة كما في أذربيجان، مقدونيا، ورواندا خلال الفترة 2008/2007.
 - زيادة عدد قضاة المحكمة التجارية وتدريبهم وتعديل القواعد السارية وكفالة التمويل اللازم لذلك.
 - إنشاء الأقسام التجارية في المحاكم القائمة وهو الإصلاح الأكثر شيوعاً في أفريقيا خلال السنوات الخمس المنصرمة.
 - إنشاء محاكم متخصصة في قضايا الأراضي والعقارات كما في بوتان.
 - وجدير بالذكر أن هذه الإصلاحات المقترحة تؤدي إلى خفض متوسط الوقت المستغرق لتسوية منازعات العقود التجارية إلا أن النجاح في اختصار الوقت لا يؤدي دائماً إلى زيادة غرضون بضع سنوات. ففي غانا، على سبيل المثال، بدأ قسم تجاري العمل في المحكمة العليا في مارس 2005، وورد تقرير مرسى الأعمال للعام 2008، أي بعد أكثر من عامين، اختصار الوقت الذي تستغرقه تسوية النزاع التجاري من 552 يوماً إلى 487 يوماً.
- إلزام القاضي بالحسم في القضايا التي تقل عن قيمة معينة، وإلزام المدين برفع دفاعه خلال مدة قصيرة مع عدم السماح للقاضي بتأجيل القضية وإصدار حكم نهائي فيها خلال 14 يوماً من تاريخ جلسة الاستماع.
- منع استئناف أي حكم إلا في القضايا التي يتجاوز المبلغ فيها حداً معيناً كما في بلغاريا.
- **ومن خلال متابعة تجارب الإصلاح في هذا المجال رصد التقرير مجموعة من الأساليب والأدوات التي ثبت فعاليتها في عدد من دول العالم ومنها:**
 - الاستعانة بشركة خاصة لتوصيل الاستدعاء للمدين بموعد الجلسة بدلاً من مندوب المحكمة، وفي حالة فشل الشركة في الوصول إلى المدين، فيتم اللجوء إلى نشر الاستدعاء في الجريدة، وفي حالة عدم حضور المدين إلى المحكمة فإن القضية تستمر بدونه كما في كولومبيا.
 - تحديد صارم للفترة اللازمة لإصدار الأحكام لا يمكن تجاوزها.
 - استخدام نظام آلي لإدارة القضية يكون مهمته متابعة التواريخ النهائية للدعاوى القضائية والاستئناف، وفي حالة انقضاء التاريخ المحدد فإن النظام يخطر المحكمة آلياً بذلك ويتم انتقال القضية تلقائياً إلى المرحلة التالية مباشرة كما في فنلندا.
 - انتهاج أسلوب التوزيع العشوائي للقضايا، على القضاة وفقاً لأقلهم انشغالاً، ومن ثم تسارعت معدلات البت في القضايا، فضلاً عن تقليل فرص الفساد ودفع الرشاوى، حيث أصبح من غير الممكن معرفة أي القضاة سوف يتولى القضية كما في سلوفاكيا.
 - السماح بالوساطة بعد أن أظهر مشروع تجربي ناجح في الدائنة أن ثلثي القضايا التي أحيلت إلى الوساطة في الفترة بين عامي 2003 و 2005 قد انتهت بتسوية ودية.

مؤشرات

مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2009



(الإيرادات أو الصادرات السياحية). ما نسبته 10.9% من إجمالي الصادرات العالمية أو 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. بينما تبلغ استثمارات القطاع حول العالم نحو 9.4% من إجمالي الاستثمارات العالمية. ومن جهة أخرى. ارتفع عدد السائحين الدوليين خلال عام 2008 بمعدل 2% ليصل إلى 924 مليون سائح.

يعد النشاط السياحي من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً على المستوى العالمي. وفي العديد من الدول تتعدى مساهمته مساهمات القطاع الأولي والصناعي. إذ يساهم نمو هذا النشاط بشكل مباشر في توليد موارد النقد الأجنبي وتوفير فرص العمل الجديدة لدى الاقتصادات المضيفة بما يساهم في دفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي والتخفيف من حدة الفقر وخاصة في الدول النامية. كما يساعد في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال زيادة الطلب على المواد الأولية مثل الغذاء والوقود والسلع المصنعة مثل الأثاث المنزلي والمنسوجات. ويحفز النشاط السياحي النمو في المشروعات صغيرة وكبيرة الحجم بدءاً من منتجي الهدايا التذكارية وانتهاءً بسلسلة الفنادق عبر الوطنية. كما يمكن للنشاط السياحي أن يقدم منافع غير اقتصادية كزيادة المعرفة بثقافات وعادات الشعوب الأخرى. وفي ضوء هذه المساهمات الهامة للنشاط السياحي. على المستويين الاقتصادي والاجتماعي فإنه من الضروري لصانعي السياسات السياحية ورجال الأعمال الذين يعملون في هذا المجال أن يكونوا على دراية كاملة بطبيعة وخصائص السياحة الوافدة.

المنطقة	المؤشر الكلي	المؤشرات الفرعية	
		بيئة السياحة والسفر وبنيتها التحتية	الموارد البشرية والثقافية والطبيعية
أوروبا	4.60	5.08	4.37
الشرق الأوسط	4.04	4.43	3.70
أمريكا الشمالية والجنوبية	4.03	4.32	4.18
آسيا والمحيط الهادئ	4.02	4.41	4.02
الدول العربية	3.93	4.53	3.62
أفريقيا	3.40	3.88	3.44

مكونات مؤشر السفر والسياحة		
مؤشر الإطار التنظيمي للسفر والسياحة	مؤشر بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية	مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية
القوانين والإجراءات	البنية التحتية للنقل الجوي	الموارد البشرية
الاستدامة البيئية	البنية التحتية للنقل البري	جاذبية السفر والسياحة
السلامة والأمن	البنية التحتية السياحية	الموارد الطبيعية
الصحة والنظافة	البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات	الموارد الثقافية
أولويات السفر والسياحة	تنافسية أسعار السفر والسياحة	

وفي السياق ذاته. صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum. التقرير الثالث لتنافسية السفر والسياحة تحت عنوان "إدارة في زمن الاضطراب". ويستند التقرير. الذي يغطي بيانات العام 2008. أهميته من كونه أداة قيمة للحكومات ورواد الأعمال للتغلب على الصعوبات التي تواجه التنافسية في عالم السفر والسياحة. وتحقيق الفائدة القصوى من تطوير هذا القطاع. خاصة أن السنوات الأخيرة شهدت تصاعد التحديات التي واجهت نشاط السياحة والسفر حول العالم ومنها: ارتفاع الأسعار العالمية للنقل خلال صيف عام 2008. وتقلص الطلب العالمي على السياحة الدولية بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. بالإضافة إلى تزايد المخاوف من تكرار وقوع عمليات إرهابية على غرار الأحداث الأخيرة في الهند. ما أدى إلى انحسار الإنفاق السياحي عالمياً.

وعلى الرغم من هذه التحديات. لا يزال القطاع يحظى بأهمية بالغة في الاقتصاد العالمي. حيث يشكل الإنفاق السياحي



الدول العربية في مؤشر السفر والسياحة 2008 و2009

التغير	2009		2008		الدولة	م
	الرصيد	الترتيب العالي	الرصيد	الترتيب العالي		
↑	4.57	33	4.39	40	الإمارات	1
↔	4.49	37	4.44	37	قطر	2
↑	4.42	41	4.29	48	البحرين	3
↓	4.37	44	4.41	39	تونس	4
↓	4.25	54	4.21	53	الأردن	5
↑	4.09	64	3.96	66	مصر	6
↑	4.01	68	3.77	76	سلطنة عمان	7
↑	3.89	71	3.68	82	السعودية	8
↓	3.86	75	3.91	67	المغرب	9
↑	3.73	85	3.58	94	سورية	10
↓	3.63	95	3.67	85	الكويت	11
↓	3.38	112	3.45	104	ليبيا	12
↓	3.31	115	3.50	102	الجزائر	13
↓	3.07	127	3.10	122	موريتانيا	14

الدول العربية في مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2009

المؤشرات الفرعية								الدولة	الترتيب
المؤشر الكلي		الإطار التنظيمي		بيئة السياحة والسفر وبنيتها التحتية		الموارد البشرية، الثقافية والطبيعية			
الرصيد	الترتيب عاليا	الرصيد	الترتيب عاليا	الرصيد	الترتيب عاليا	الرصيد	الترتيب عاليا		
3.81	78	4.79	23	5.12	39	4.57	33	الإمارات	1
3.83	75	4.48	34	5.16	35	4.49	37	قطر	2
3.88	67	4.64	28	4.75	55	4.42	41	البحرين	3
3.97	56	3.87	49	5.26	31	4.37	44	تونس	4
4.05	54	3.55	67	5.15	36	4.25	54	الأردن	5
3.84	73	3.59	65	4.84	52	4.09	64	مصر	6
3.54	99	3.80	53	4.69	59	4.01	68	سلطنة عمان	7
3.65	90	4.02	45	4.01	104	3.89	71	السعودية	8
3.73	83	3.27	78	4.59	64	3.86	75	المغرب	9
3.53	100	3.20	82	4.48	68	3.73	85	سورية	10
3.16	128	3.85	50	3.87	109	3.63	95	الكويت	11
3.37	114	2.71	109	4.07	97	3.38	112	ليبيا	12
3.22	127	2.84	98	3.88	108	3.31	115	الجزائر	13
3.14	129	2.47	127	3.61	123	3.07	127	موريتانيا	14

المصدر: www.weforum.org

الدول العربية في المؤشر

غطى المؤشر لهذا العام 133 دولة في العالم، مقارنة بـ130 دولة للعام 2008، منها 14 دول عربية. وقد تصدرت الإمارات المؤشر بحصولها ضمن المؤشر الكلي على الترتيب (33) عالميا، تلتها على التوالي كل من: قطر بالترتيب (37)، البحرين (41)، تونس (44)، الأردن (54)، مصر (64)، سلطنة عمان (68)، السعودية (71)، المغرب (75)، وسورية (85)، الكويت (95)، ليبيا (112)، الجزائر (115) وموريتانيا (127).

وبالمقارنة مع العام 2008، سجلت ست دول (الإمارات، البحرين، مصر، سلطنة عمان، السعودية وسورية) تحسنا بنسب متفاوتة في ترتيبها عالميا، في حين تراجع سبع دول عربية في الترتيب عالميا وعربيا بسبب تدهور رصيدها شملت كل من تونس، المغرب، الكويت، ليبيا، الجزائر، موريتانيا والأردن. وعلى الرغم من تحسن رصيد كل من الأردن وقطر، تراجع ترتيب الأردن في حين استقرت قطر في ترتيبها للعام السابق.

وفي إطار تتبع أداء الدول العربية ضمن المؤشرات المكونة للمؤشرات الفرعية الثلاث المذكورة سلفا، تبين أن التقرير قد أدرج كل من مصر، قطر، سورية، البحرين، تونس، السعودية والأردن ضمن قائمة أفضل 10 دول عالمية في مؤشرات مختلفة على النحو التالي: احتلت مصر الترتيب التاسع عالميا في مؤشر أولويات السفر والسياحة، وقطر الترتيب التاسع في مؤشر السلامة والأمان، والأردن الترتيب السادس في مؤشر جاذبية السفر والسياحة. وفي إشارة إلى قدرة الدول العربية على المنافسة الدولية في مجال أسعار الخدمات والمنتجات السياحية والتي تتضمن بطبيعة الحال أسعار الإقامة الفندقية وغير الفندقية والطعام والشرب والانتقال الداخلي والمزارات، ضم مؤشر تنافسية أسعار السفر والسياحة خمس دول عربية ضمن قائمة أفضل 10 دول على المستوى العالمي شملت مصر في الترتيب الأول عالميا، سورية (5)، البحرين (6)، تونس (7) والسعودية (8).



لتأمين عملياتكم الإيجارية عبر الحدود...

لتأمين ائتمان صادراتكم إلى جميع دول العالم...

لتأمين مصرفكم عند تعزيز خطابات الاعتماد...

لضمان استثماراتكم العربية...



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation

سندكم للنجاح